

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرايشة

وعضوية القضاة السادة

يسلم العقوم، خليفة السليمان، محمد طلال الحصصي، محمد الحوامدة

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٨/١٢١٤

المميز: القاضي العسكري المنتدب من قبل المحامي العام المدني.

المميز ضده: بطلان فلاح أحمد المومني.
وكيله المحامه علي علي العلي المومني.

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٨/١٦٥ فصل ٢٠٠٨/٢/٢٠٠٨ القاضي بإلزام المدعي عليها
القوات المسلحة الأردنية بمطاعها المحامي العام بتأدية مبلغ ثلاثين ألفاً ومائة وأربعة وأربعين
ديناراً (٣٠١٤٤) ديناراً مع الرسوم بنسبة هذا المبلغ والمصاريف والفائدة القانونية
بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة
عن مرحاتي التقاضي.

ويتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة البداية عندما لم تحكمها برد دعوى المدعي
كونه عجز عن إثباتها، ذلك أنه بالتفريق في ملف الدعوى كاملاً لا نجد فيه ما يثبت
قيام مسؤولية القوات المسلحة الأردنية عن الضرر الذي أصاب المدعي.

٢- أخطأت محكمة الموضوع وخالفنا القانون عندما استندت كل منهما في قرارها إلى
أقوال شهود جاءت شهادتهم مخالفة للقانون أولاً. ومن ثم يعتبرها الشك والاستفهام،

في حقها من حقوقها بقرار محكمة بولاية بنغازي في 20/11/2004
والتي هي منصوص عليها في المادة 11 من القانون رقم 10/2004
الذي يحدد النظام القضائي في ليبيا.

المادة 11

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

المادة 11 من القانون رقم 10/2004

1 -

...

...

...

...

...

...

...

-
-
-

...

...

...

...

...

خبرنامه

دوره بیست و نهم از سال ۱۳۸۵ و هجرت سال ۱۳۸۵ هجری قمری از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱
در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱
مجموعه (۱) از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

(۲) از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

(۳) از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۰. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۱. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۲. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱
از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۳. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۴. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

خبرنامه

۲۰۵. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۶. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۷. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۰۸. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

خبرنامه

۲۰۹. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۱۰. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۱۱. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

۲۱۲. از تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱ تا ۱۳۸۵/۱۲/۳۱ و در تاریخ ۱۳۸۵/۱۲/۳۱

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

وأما ما ذهبت إليه الخبرة من تقدير التعويض للمضرور عن فوات الكسب نتيجة التعطيل عن العمل لمدة أربعة أشهر فيتعارض مع ما ذهبت إليه المادة ٢٦٦ من القانون المدني من أن الضمان يقدر في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب والخبرة أشارت إلى أن عمر المدعي المصاب بتاريخ الحادث حوالي أربعة عشر عاماً وغير عامل وبذلك يكون اعتماد محكمة الاستئناف لهذا البند من التقدير مخالفاً للقانون (وتشير بذلك إلى تمييز حقوق ٢٠٠٦/١٧١٢ تاريخـــــــــــــــــ الخ التقدير مخالفاً للقانون ٢٠٠٦/١١/٨ منشورات مركز عدالة وتمييز حقوق ٢٠٠٣/٣/٨٥ تاريخـــــــــــــــــ الخ ٢٠٠٤/٢/١٩).

وحيث نجد أن محكمة الاستئناف قد نهجت نهجاً مغايراً بأن قضت للمدعي بتعويض عن مدة التعطيل فيغزو قرارها المطعون فيه في حدود ذلك وأقماً في غير محله ومخالفاً للقانون ومستوجباً للنقض لورود هذا الطعن عليه.


بالبناء على ما تقدم تقرر نقض القرار المطعون فيه فيما يتصل بقضائه بالتعويض عن مدة التعطيل مبلغاً وقدره ألف وسبعمائة دينار وتأييد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء مقتضى القانوني.

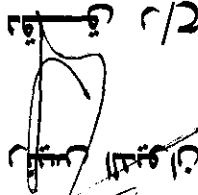

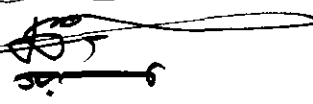
أصبحت الدعوى إلى محكمة الاستئناف برقم ٢٠٠٨/١٦٥ حيث تقرر اتباع قرار النقض وترافع الوكيلان وأسقط وكيل المدعي حق موكله بمبلغ ١٧٠٠ دينار موضوع مدة التعطيل الواردة بقرار النقض.


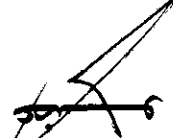
وبتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٨ أصدرت المحكمة قرارها المتضمن إلزام الجهة المدعي عليها بمبلغ (٣٠١٤٤) ديناراً مع الرسوم بنسبة هذا المبلغ والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة حتى السداد التام ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلي التقاضي.

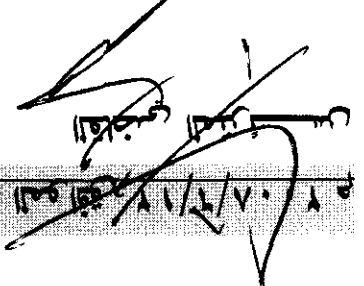
لم يقبل القاضي العسكري المنتدب من المحامي العام المدني بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلاحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩ ضمن المهلة القانونية.

وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٣ ودون مشروحات مفادها



 2/1





٢٠٠٨/٧/١٢/١٧
 في هذا التاريخ الذي قد جرى فيه الحكم على المدعى المتنازع فيه
 ببراءة من التهم الموجهة اليه في التهم التي تقدمت بها الادعاء
 في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨

محلنا

بهذا قرار من المحكمة الابتدائية في بيروت وبتأييد القرار المطعون فيه وإعادة اعادة النظر في القضية
 محلاً من محله في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.

في هذا الشأن في تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨ في الموضع المذكور في القرار المطعون فيه.